



INTOSAI  
Working Group  
on Environmental  
Auditing

## INTOSAI WGEA

من أجل مستقبل مستدام مشترك  
- عمليات تدقيق بيئي مبتكرة



مجموعة العمل المعنية بالتدقيق البيئي WGEA وأهداف التنمية المستدامة تهدف WGEA، تماشياً مع خطة الإنتوساي الإستراتيجية، إلى المساهمة في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة SDGs الخاصة بالأمم المتحدة من خلال:

- تطوير الإرشادات والأدوات والتدريب لأجل التدقيق على أهداف التنمية المستدامة البيئية
- تطوير الفهم في اتساق السياسات بين أهداف التنمية المستدامة
- تجميع أعمال التدقيق للأجهزة العليا للرقابة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة البيئية
- تجريب عمليات التدقيق التعاونية بشأن القضايا البيئية

توفّر دراسة WGEA حول المرونة والقدرة على التكيف (الصادرة عام 2019) إرشادات التدقيق للأجهزة العليا للرقابة لتقييم الاستعداد الوطني لتحقيق الهدف 13.1 من أهداف التنمية المستدامة. وتستند على أهداف التنمية المستدامة وإطار عمل مدينة سندياي Sendai للحد من مخاطر الكوارث، والذي يمكن استخدامه لتقييم الإجراءات الحكومية. كما أن الدراسة تُطوّر أداء نهج التدقيق لتقييم المبادرات الحكومية المحددة.

يتناول بحث WGEA (عام 2016)، حول التغيّر المناخي في البيئات البحرية وتحمّض المحيطات (الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة حول الحياة تحت الماء)، دور الأجهزة العليا للرقابة في دعم جهود الحكومة للاستجابة لقضايا التغيّر المناخي والتحمّض. ويصف تأثيرات التغيّر المناخي على البيئة البحرية وعمليات التدقيق السابقة التي أجرتها الأجهزة العليا للرقابة والتحديات التي واجهتها في تدقيقها لهذه القضايا.

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية (الإنتوساي) تعمل كمنظمة جامعة لمجموعة التدقيق الحكومية الخارجية. شعار الإنتوساي هو "الخبرة المتبادلة تفيد الجميع".

تدعم مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي INTOSAI WGEA الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في تدقيقهم للأنشطة في مجالات السياسة البيئية والمناخية. تأسست عام 1992 وتضم اليوم 80 عضواً من الأجهزة العليا للرقابة SAIs حول العالم. تقوم WGEA بتطوير مناهج التدقيق وتوفّر التدريب ومنصّة لتبادل المعلومات بين الأقران. إن المواضيع الرئيسية لخطة عمل WGEA الحالية هي تمويل المناخ، والنفايات البلاستيكية والنقل المستدام، وتربط WGEA العمل بإطار العمل وأهداف التنمية المستدامة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة 2030. كما تهدف خطة العمل إلى تطوير علاقات تعاونية مع الأطراف ذات العلاقة الخارجيين المعنيين بالموضوع، من حيث صلتها بمساءلة الحكومة في القضايا البيئية. تضم مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي ست مجموعات عمل إقليمية.

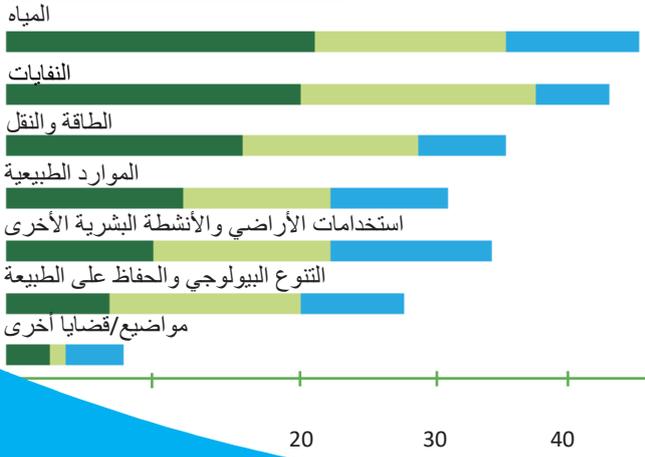
### عمليات التدقيق على السياسات البيئية والمناخية

تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية SAIs بعمليات التدقيق في مجالات السياسة العامة المختلفة، متضمناً البيئة. وتوفّر عمليات التدقيق المعلومات عن الحوكمة الرشيدة والإنفاق المسؤول للميزانيات العامة لدعم عملية صنع القرار. عملت WGEA، منذ عام 2010، بشكل متزايد مع مواضيع المناخ لدعم التنفيذ الاقتصادي والكفاء والفعال لسياسات المناخ ومساءلة الإدارة العامة.

أهم عشرة مواضيع تخص التدقيق في 2021-2023 وفقاً للاستطلاع العالمي:

1. التكيف مع التغيّر المناخي
2. المحميات والمنتزهات الطبيعية
3. موارد الغابات والأخشاب
4. مياه الشرب: الجودة والإمداد
5. الزراعة
6. التخفيف من آثار التغيّر المناخي
7. نفايات البلدية الصلبة
8. نفايات البلدية الخطرة
9. الضرائب البيئية والشحن والرسوم
10. الجبايات وأنظمة استرداد الإيداع
10. الاقتصاد الدائري

## المناخ والهواء والغلاف الجوي



أهم القضايا البيئية وفقاً لـ 68 من الأجهزة العليا للرقابة

- الأكثر أهمية
- مهم ثانياً
- مهم ثالثاً

أفادت محكمة المدققين الأوروبية في عام 2021 أن 100 مليار يورو من أموال السياسة الزراعية المشتركة، المنسوبة للفترة من عام 2014 إلى عام 2020 للعمل المناخي، لم تسهم في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن الزراعة. ولدى الإجراءات المدعومة إمكانات منخفضة فقط للتخفيف من حدة التغير المناخي ولا يحفز النظام على استخدام الممارسات الفعالة الصديقة للمناخ.

قام الجهاز الأعلى للرقابة الكندي، في عام 2017 ومرة أخرى في عام 2019، بالتدقيق على التقدم المحرز نحو الوفاء بالتزام مجموعة العشرين G20 بالتخلص التدريجي من الدعم المالي غير الفعال للوقود الأحفوري. بشكل عام، وجدت التدقيقات أنه لا يوجد تعريف واضح لما يمكن اعتباره دعماً مالياً غير فعال للوقود الأحفوري، وأنه لم يكن هناك اعتبار للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في دعم قطاع الوقود الأحفوري مالياً على المدى الطويل.

### التكثيف

يعد التكثيف مع التغير المناخي أحد المجالات المتزايدة لعمل WGEA. حيث قامت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، في الفترة من 2019 إلى 2021، بالتدقيق الشامل لأنظمة إدارة المخاطر والمرونة، بالإضافة إلى عمليات التدقيق المستهدفة للتكيف في قطاعات مثل البنية التحتية للمياه. وجدت الأجهزة العليا للرقابة على سبيل المثال:

- ضعف في التخطيط الاستراتيجي
- إدارة غير كافية للمخاطر
- نقص في الإجراءات الملموسة
- تدابير غير فعالة

أوصت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتخطيط وتنسيق شامل وأفضل عبر الحكومة، وإدارة أفضل للمخاطر وبناء قدرة المرونة من خلال دعم التنوع البيولوجي.

كما أنتجت WGEA مواد إرشادية أخرى، على سبيل المثال حول التدقيق على التنوع البيولوجي واستخدام البيانات البيئية لمراقبة ونمذجة التغير المناخي. إن المرونة والقدرة على التكيف هي فئة مستجدة في عمل العديد من الأجهزة العليا للرقابة إلى جانب أموال إدارة المخاطر و قدرة مرونة مخططات الاستثمار.

وفقاً لاستطلاع INTOSAI WGEA العالمي الذي تم إجراؤه في عام 2021، فإن القضية البيئية الأكثر ذكراً والتي تواجهها البلدان كانت تتعلق بالمناخ والهواء والغلاف الجوي. سيكون موضوع التكيف مع التغير المناخي هو الأكثر شيوعاً بما يخص التدقيق في الأعوام القليلة المقبلة.

كما أُعتبر التغير المناخي، في مقابلات WGEA العالمية مع الأطراف ذات العلاقة، كأهم مجال للخطر البيئي في المستقبل. والقضايا الرئيسية هي المنظور طويل الأمد، ومجالات الارتباط بين المناخ والتنوع البيولوجي والأرض والماء والصحة، والمرونة في مواجهة الكوارث.

تخطط جميع أقاليم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للنظر في عمليات التدقيق المتعلقة بالهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة بخصوص العمل المناخي في العامين المقبلين. كما أن العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى تعتبر مهمة من منظور المناخ.

### التخفيف

كان الحد من الغازات الدفيئة (غازات الاحتباس الحراري) أكثر المجالات المناخية التي خضعت للتدقيق بين عامي 2019-2021. حيث قامت الأجهزة العليا للرقابة بالتدقيق على الاقتصاد وكفاءة وفعالية سياسات التخفيف، على سبيل المثال فيما يتعلق بقطاع الطاقة والنقل والإسكان، وقامت بتقييم التنسيق المركزي لإجراءات التخفيف. ووجدت الأجهزة العليا للرقابة من بين أمور أخرى:

- عدم فاعلية الإجراءات وأنظمة الدعم المالي
- سوء التخطيط لنظم الضرائب
- نقص البيانات وأنظمة المراقبة
- عدم وجود الابتكارات للتقنيات الجديدة

تدعو الأجهزة العليا للرقابة إلى تقييمات أفضل وتخطيط ومراقبة أكثر دقة، إضافة إلى زيادة الوعي بالتكلفة. كما أشارت الأجهزة العليا للرقابة إلى الحاجة للتفكير طويل الأمد لدعم عملية صنع القرار المستنير.

نشرت INTOSAI WGEA أول إرشاداتها وتدريبها حول عملية التدقيق للتغير المناخي في عام 2010. ونشرت WGEA عام 2016 الإرشادات حول التدقيق المالي لوفورات الطاقة والطاقة المتجددة (هدف 7 من أهداف التنمية المستدامة)، وفي عام 2019 نشرت إرشادات حول تلوث الهواء والصحة بالإضافة إلى التخطيط الحضري. وأكدت WGEA على ربط هذه الموضوعات بالتغير المناخي من أجل تحقيق أقصى قدر من الفوائد العالمية والقيمة المالية عبر ودخل البلدان والأجيال.

وجد جهاز الولايات المتحدة الأمريكية الأعلى للرقابة، في عام 2019، أن الحكومة الفيدرالية لا تحدد ولا تعطي الأولوية للمشاريع بشكل إستراتيجي لضمان التأكد من أنها تتصدى لأهم المخاطر المناخية في البلاد

### التمويل

تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشكل متزايد بعملية التدقيق على الأدوات المالية والضريبية المتعلقة بالمناخ. حيث وجدت الأجهزة العليا للرقابة في عمليات تدقيقها بين عامي 2019-2021 على سبيل المثال:

- مخاطر التمويل والاستثمار الناتجة عن مخاطر تغير المناخ
- بطء في التقدم وضعف في مراقبة التمويل الدولي للمناخ
- نقص المعلومات عن الفعالية من حيث التكلفة

يزوّد المشروع المستمر حول التمويل الدولي للمناخ (الذي سيصدر في عام 2022) مناهج التدقيق للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من البلدان المانحة والمتلقية - على وجه التحديد، من خلال تحديد معايير التدقيق المحتملة وتطوير خارطة طريق لتصميم سلسلة من عمليات التدقيق لرسم صورة لتقدم التمويل المناخي في بلد معين. تشمل التحديات المشتركة عبر مختلف الأجهزة العليا للرقابة، نقص التعريف الرسمي للتمويل المناخي، بالإضافة إلى الأهداف المرتبطة بالمساهمات والمبالغ المستلمة الخاصة بالتمويل المناخي؛ وقصور في عملية تتبع بيانات التمويل المناخي في بلدان معينة وعلى الصعيد العالمي؛ ونقص المؤشرات الخاصة بالبلد.

كما نشرت WGEA دراسة (عام 2016) حول إجراءات السياسة البيئية المستندة إلى السوق. وتناقش دراسة WGEA الحاجة إلى تدخل الحكومات في الأسواق للتأكد من أن الأولويات والمخاطر البيئية يتم التعامل معها بشكل كاف. كما قامت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتقييم الكفاءة والفعالية والاقتصاد الخاصة بسياسة المناخ المالية المحلية وأموال التنمية.

أفاد جهاز فنلندا الأعلى للرقابة، عام 2021، أنه على الرغم من نية الحكومة لتوسيع نطاق تمويل المناخ وتوجيه نصفه للتكيف مع التغير المناخي، لم تكن هناك خطة منشورة عن كيفية تنفيذ هذه السياسات، ولم تكن هناك أهداف إستراتيجية للتمويل المناخي. كما أوصى التدقيق بضرورة قيام وزارة الخارجية بوضع خطة عامة حول كيفية زيادة وتخصيص التمويل المناخي الفنلندي الدولي، مبرراً الاختيارات والأولويات.

### التعاون

قد تواجه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأصغر بشكل خاص صعوبات في العثور على الخبرة الكافية أو في تحديد معايير التدقيق. يمكن لإرشادات وتدريب INTOSAI WGEA المساعدة في التعامل مع هذه المشاكل. ويمكن لعمليات التدقيق المشتركة، بالتعاون مع الأجهزة العليا للرقابة في البلدان المختلفة، تعزيز التعلم وتبادل أفضل الممارسات بين الأقران. كما أنها يمكن أن تكون فعالة في تبني سياسة مناخية أقوى. إن المعيار المشترك هو اتفاقية باريس، التي حلت محل بروتوكول كيوتو Kyoto السابق كمصدر لمعايير التدقيق.

غالبًا ما تحظى عمليات التدقيق المتعلقة بالمناخ بالكثير من الاهتمام من قبل السياسيين والخبراء والمواطنين. فقد أصدرت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، في السنوات الأخيرة، تقارير تشارك فيها خبرات التدقيق الخاص بالمناخ على الصعيد العالمي والإقليمي، وتشارك في عمليات تدقيق ثنائية حول القضايا العابرة للحدود. يتطلب التغير المناخي استجابة المجتمع بأكمله ويمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تستكشف كيف يمكن أن يكون التعاون بين جميع مستويات الحكومة وبقية المجتمع أكثر فعالية وكفاءة.

استنتجت عشرة من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منطقة المحيط الهادئ في تدقيق تعاوني (عام 2015) أن دول جزر المحيط الهادئ ليست في وضع جيد للاستجابة بفعالية للتهديدات والتحديات الناتجة عن التغير المناخي. فهناك حاجة إلى أنشطة قصيرة الأمد وطويلة الأمد وإدارة عبر القطاعات للمخاطر المناخية.

أجرى جهاز مصر الأعلى للرقابة، عام 2019، تدقيقًا حول التصحر. ويشير إلى أهمية تقييم أداء البرامج البيئية الوطنية والآثار البيئية للبرامج الوطنية الأخرى، التي قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على التصحر.

يقوم جهاز إندونيسيا الأعلى للرقابة، وفقًا لخطة عمل WGEA، بتطوير حزمة تدريبية حول التدقيق على العمل المناخي والتمويل في سياق أهداف التنمية المستدامة. ويستضيف جهاز الهند الأعلى للرقابة مركز التدريب الدولي (iCED) ويوفّر التدريب على مختلف الموضوعات البيئية، بما في ذلك المناخ.

للتواصل:

<https://wgea.org>

@WGEASecre